

أثر الملاءة المالية في حجم الأخطار في شركات التأمين. "دراسة حالة"

د. حسن حزوري**

د.نور الحميدي**

بانا قطماوي*

(الإيداع: 28 شباط 2021 ، القبول: 30 آيار 2021)

الملخص:

تهدف الدراسة إلى معرفة مدى تأثير الملاءة المالية في حجم الأخطار في الشركة الكويتية للتأمين المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية، وتم الاعتماد على التقارير المالية المنشورة للشركة خلال الفترة 2008-2019، وتم استخدام الحزمة الإحصائية (SPSS) لاختبار مدى تأثير الملاءة المالية في حجم الأخطار. تم قياس الملاءة المالية باستخدام المؤشرات الثلاثة وفقاً لنظام هامش الملاءة في شركات التأمين السورية الصادر عن هيئة الإشراف على التأمين بالقرار رقم /210/ لعام 2008، وقد أظهرت نتائج الدراسة أن الشركة الكويتية للتأمين تتمتع بمستوى جيد من الملاءة المالية بما يضمن مواجهة خطر فشل معيدي التأمين في الوفاء بالتزاماتها، إضافة إلى أن هناك أثر معنوي إيجابي لمؤشرات الملاءة المالية في حجم الأخطار. أوصت الدراسة أن تكون الملاءة المالية ضمن الحدود المقبولة بحيث لا تترك الأموال مجمدة دون استغلال في حال كان هناك فائض في الملاءة، ولا تعرض الشركات لمشاكل عدم القدرة على سداد الاستحقاقات في حال كان هناك نقص في الملاءة، مما يؤثر على زيادة الأخطار في كلا الحالتين، وهذا يمكن أن يتم عبر إتاحة الفرصة لزيادة نسبة استثمار الأموال التي بحوزتها في مجالات تدر دخلاً مناسباً ومستقراً، مما يعمل على جلب الفائدة للشركات وتخفيض مخاطر المحفظة التأمينية إلى أدنى حد ممكن.

الكلمات المفتاحية: مؤشرات الملاءة المالية، حجم الأخطار، شركات التأمين.

* طالبة دراسات عليا (دكتوراه)، قسم علوم مالية ومصرفية، كلية الاقتصاد جامعة حلب.

** قسم الإحصاء ونظم المعلومات، كلية الاقتصاد جامعة حلب.

*** قسم العلوم المالية والمصرفية، كلية الاقتصاد جامعة حلب.

The impact of financial solvency on the size of risks of insurance companies "Case Study"

Bana Katmawi*

Dr. Nour Al-Hamidi**

Dr. Hassan Hazoury***

(Received: 28 February 2021 , Accepted: 30 May 2021)

Abstract:

The study aims to know the extent of the impact of financial solvency on the size of risks in the Kuwait Insurance Company listed on the Damascus Stock Exchange, and the published financial reports of the company during the period 2008–2019 were relied on, and the statistical package (SPSS) was used to test the extent of the impact of financial solvency on the size of risks . Financial solvency was measured using the three indicators according to the solvency margin system in the Syrian insurance companies issued by the Insurance Supervision Authority Resolution No. / 210 / for the year 2008, and the results of the study showed that the Kuwait Insurance Company has a good level of financial solvency to ensure facing the risk of failure of reinsurers. In fulfilling its obligations, in addition to that there is a positive significant impact of financial solvency indicators on the size of risks. The study recommended that the financial solvency be within the acceptable limits so that the funds are not left frozen without exploitation in the event there is a surplus in the solvency, and the companies are not exposed to the problems of inability to pay the benefits in the event there is a deficiency in the solvency, which affects the increase in risks in both cases, This can be done by providing the opportunity to increase the proportion of investment of the funds it possesses in areas that generate adequate and stable income, thus bringing interest to companies and reducing the risks of the insurance portfolio to a minimum.

Key words: Solvency Indicators, Risk, Insurance Companies.

*PhD student, Banking and Financial Sciences, Faculty of Economics, University of Aleppo.

**Assistant Professor, Department of Statistics and Information, Faculty of Economics, University of Aleppo.

***Professor, Department of Banking and Financial Sciences, Faculty of Economics, University of Aleppo.

مقدمة:

تؤدي هيئات الإشراف على التأمين دوراً كبيراً في حماية شركات التأمين Insurance Companies وحماية حقوق المؤمن لهم، وذلك من خلال تأمين إدارة سليمة من الناحية المالية لهذه الشركات. وتتحقق هذه الإدارة من خلال وضع قواعد فعالة للتقييم السليم لالتزامات التأمين. وتتطلب هذه القواعد توفر الملاءة المالية Financial Solvency لدى شركات التأمين كي تكون قادرة على سداد الالتزامات عند الاستحقاق من خلال موجوداتها دون تعثر أو إفلاس. وقد أصدرت هيئة الإشراف على التأمين السورية Syrian Insurance Supervisory Commission القرار رقم /210/ لعام 2008 المتعلق بنظام هامش الملاءة في شركات التأمين السورية حددت فيه ثلاث مؤشرات لحساب الملاءة المالية تطالب شركات التأمين السورية بتطبيقها خلال السنوات الأربعة الأولى من عمل الشركة.

خلال السنوات الماضية تغير هيكل السوق السورية للتأمين، فبعد أن كانت هذه السوق مقتصرة على مؤسسة حكومية وحيدة وهي المؤسسة العامة السورية للتأمين Syrian Public Insurance Company، فُتح مجال المنافسة أمام شركات التأمين الخاصة لممارسة دورها في تفعيل وتنشيط القطاع التأميني، حيث تضاعفت أقساط التأمين التي حققتها السوق السورية ثلاث مرات منذ العام 2008 وحتى العام 2010 من 7.4 مليار ليرة سورية إلى 18.8 مليار ليرة سورية، أما في فترة الحرب على سورية فقد واجهت سوق التأمين السورية عدة تحديات نتيجة ضغط العقوبات الاقتصادية المفروضة على سورية، ونتيجة لذلك بدأت أقساط التأمين Insurance Premiums التي حققتها شركات التأمين في كافة فروع التأمين بالانخفاض (التقرير السنوي لقطاع التأمين السوري، 2015)، مما يستدعي نتيجة لذلك ضرورة دراسة وتحليل حجم الأخطار Ratio of Risks Size، بالاعتماد على مؤشر معدل تعرض الاكتتاب للأخطار، والتركيز على مؤشرات الملاءة المالية التي طالبت بها الهيئة شركات التأمين بتطبيقها لمعرفة إن كان هناك تأثير لمؤشرات الملاءة المالية في حجم الأخطار.

1. مشكلة البحث:

يمكن صياغة مشكلة البحث احصائياً من خلال التساؤل الرئيسي التالي:

1. هل يوجد أثر للملاءة المالية في حجم الأخطار؟ وتتفرع منه التساؤلات الآتية:
 - هل يوجد أثر للملاءة المالية باستخدام المؤشر الأول في حجم الأخطار؟
 - هل يوجد أثر للملاءة المالية باستخدام المؤشر الثاني في حجم الأخطار؟
 - هل يوجد أثر للملاءة المالية باستخدام المؤشر الثالث في حجم الأخطار؟

2. أهمية البحث:

تتمثل أهمية هذا البحث من الدراسة التحليلية للملاءة المالية وحجم الأخطار، اللذان يعدا عاملان أساسيان من عوامل استمرارية ونجاح الشركات. وتأتي أهمية البحث العملية من كونه يوفر معلومات دقيقة ومهمة لواضعي السياسات في شركات التأمين، بحيث يجنبها الأداء السيئ وبالتالي الوقوع في المخاطر المالية ومخاطر الإفلاس، ويزودها بمقترحات جديدة تمكنها من الحفاظ على سلامة مركزها المالي والتخفيف من مستوى المخاطر. ومن ثم يتوقع أن يقدم هذا البحث بعض الرؤى والمعلومات الإضافية عن أهمية دراسة الملاءة المالية باستخدام المؤشرات وتأثيرها في حجم الأخطار. ويزودها بمقترحات جديدة تمكنها من تحقيق معدلات عالية من الأرباح من خلال إتاحة الفرصة لزيادة نسبة استثمار الأموال التي بحوزتها في مجالات تدر دخلاً مناسباً ومستقراً، مما يعمل على جلب الفائدة للشركات وتخفيض مخاطر المحفظة التأمينية إلى أدنى حد ممكن.

3. أهداف البحث:

يهدف البحث إلى:

دراسة تأثير الملاءة المالية باستخدام المؤشرات الثلاثة في حجم الأخطار. وتتفرع منه الأهداف الآتية:

- دراسة تأثير الملاءة المالية باستخدام المؤشر الأول في حجم الأخطار.
- دراسة تأثير الملاءة المالية باستخدام المؤشر الثاني في حجم الأخطار.
- دراسة تأثير الملاءة المالية باستخدام المؤشر الثالث في حجم الأخطار.

4. فرضيات البحث:

يمكن صياغتها إحصائياً كما يلي:

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين الملاءة المالية باستخدام المؤشرات وحجم الأخطار. وتتفرع عنها الفرضيات الآتية:

- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين الملاءة المالية باستخدام المؤشر الأول وحجم الأخطار.
- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين الملاءة المالية باستخدام المؤشر الثاني وحجم الأخطار.
- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين الملاءة المالية باستخدام المؤشر الثالث وحجم الأخطار.

5. منهجية البحث:

تم الاعتماد في هذا البحث على المنهج الوصفي القائم على تجميع المادة العلمية التي يتطلبها موضوع البحث من مصادرها المختلفة كالكتب والدوريات والتقارير الصادرة عن الجهات المعنية والأبحاث المنشورة في المجالات المتخصصة والمؤتمرات والندوات المتعلقة بموضوع البحث. ولاختبار فرضيات البحث تم الاعتماد على البيانات المالية والنشرات الدورية والتقارير المالية السنوية والإحصائية الخاصة بالشركة الكويتية المدروسة، خلال الفترة 2008-2019 ومن ثم تحليلها باستخدام أسلوب تحليل الانحدار المتعدد بطريقة الإدخال Stepwise بالاعتماد على برنامج SPSS اصدار 25V

6. حدود البحث:

- الحدود الزمنية: يغطي البحث الفترة من عام 2008 حتى عام 2019.

- الحدود المكانية: تم تطبيق البحث على الشركة الكويتية للتأمين.

7. الدراسات السابقة:

1- دراسة (سليمان، 2019) بعنوان: نموذج كمي مقترح لتحليل أخطار المحفظة التأمينية بالسوق السعودي للتأمين

التعاوني باستخدام الانحدار اللامعلمي.

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد أهم المؤشرات المالية والفنية التي تؤثر على ناتج النشاط التأميني (الفائض - العجز) وذلك لكل شريحة من شرائح التأمين التعاوني السعودية، وذلك خلال الفترة من 2005-2013. حيث يمثل المتغير التابع صافي الربح أو الخسارة لشريحة التأمين محل الدراسة، أما المتغيرات المستقلة فشملت ست متغيرات (معدل الاحتفاظ، الطاقة الاستيعابية، معدل عمولات إعادة التأمين، معدل الخسارة، كفاءة الأقساط، نسبة التغير في الاكتتاب) وقد اعتمد الباحث في تحليل هذه العلاقة على أسلوب الانحدار اللامعلمي المتعدد، وقد توصل إلى مجموعة من النتائج أهمها: وجود تناسب طردي بين معدلات الخسارة ومعدلات الاحتفاظ، ووجود أثر معنوي لكل من التغير في الاكتتاب، الطاقة الاستيعابية، معدل الاحتفاظ، معدل الخسارة في صافي فائض أو عجز النشاط التأميني.

2- دراسة (رمادي، بثينة، 2017)، بعنوان: دور إدارة المخاطر في تعزيز الملاءة المالية لشركات التأمين دراسة حالة الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين.

هدفت إلى معرفة دور إدارة المخاطر في تعزيز الملاءة المالية لشركات التأمين الجزائرية، حيث أن هذه الأخيرة تتعرض لمخاطر تؤثر في الملاءة المالية والتمثلة في عدم قدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها اتجاه دائئها في الأجل المستحقة، مما يؤدي إلى افلاسها وخروجها من السوق. ومن أهم مخاطر الملاءة المالية هي مخاطر الاكتتاب ومخاطر الاستثمار ولمجابهة هذه المخاطر لا بد على شركات التأمين مراعاة المبادئ والالتزام بقواعد إدارة مخاطر الملاءة المالية. كما تطرقت هذه الدراسة إلى نظام الملاءة المالية لشركات التأمين الجزائرية المعتمد على معايير مرتبطة بالحد الأدنى لرأس المال الشركة وتمثيل الالتزامات التنظيمية بالإضافة إلى هامش الملاءة الذي يعبر عن متانة المركز المالي، واعتمدت الدراسة في جزئها النظري على المنهج الوصفي التحليلي، أما في الجانب التطبيقي اعتمدت على المنهج الخاص بدراسة الحالة بغرض البحث المعمق والمفصل لحالة معينة على أرض الواقع وإسقاط نتائج الدراسة النظرية عليها. وتوصلت الدراسة من خلال دراسة الموضوع من الجانب النظري والتطبيقي أن الشركة تحترم التنظيم المعمول به بالنسبة لهامش الملاءة فنجد هامش الملاءة مرتفع وهذا دليل على أن الشركة في أمان.

3- دراسة (الحميدي، وحسين، 2015) بعنوان: استخدام معدل الاحتفاظ ونسبة الطاقة الاستيعابية المستغلة في تحليل أخطار المحفظة التأمينية.

تطرقت الدراسة إلى كلاً من مؤشري معدل الاحتفاظ ونسبة الطاقة الاستيعابية المستغلة في تحليل وتقييم أخطار المحفظة التأمينية، حيث هدفت الدراسة الى تحليل أخطار المحفظة التأمينية عبر مجموعة من المقاييس الكمية متعلقة بحجم الأخطار والتغير في الاكتتاب وكذلك حجم أخطار إعادة التأمين، ودراسة العلاقة بين نسبة الطاقة الاستيعابية للشركة المدروسة ومعدل الاحتفاظ لديها، تبيان دور نسبة الطاقة الاستيعابية المستغلة ومعدل الاحتفاظ في تحليل أخطار المحفظة التأمينية، تقديم التوصيات الملائمة لإدارة فعالة لمخاطر المحفظة التأمينية. اعتمدت الدراسة على بيانات الشركة المتحدة للتأمين السورية للفترة 2007-2010، وتحليلها باستخدام حزمة البرامج الإحصائية PASW Statistics 18 وبرنامج Microsoft Office Excel. وتوصلت إلى وجود ارتباط قوي بين نسبة الطاقة الاستيعابية المستغلة ومعدل الاحتفاظ، إضافة إلى وجود ارتباط قوي أيضاً بين نسبتي الطاقة الاستيعابية المستغلة وحجم الأخطار التي تتعرض لها المحفظة التأمينية لدى هذه الشركة.

4- دراسة (الشحادات، 2012) بعنوان: دور حوكمة الشركات في تدعيم المركز المالي لشركات التأمين السورية دراسة تحليلية.

هدفت هذه الدراسة إلى بيان أثر التزام شركات التأمين السورية بتطبيق مبادئ حوكمة الشركات، في تدعيم المركز المالي لهذه الشركات، وذلك من خلال دراسة مؤشرات الملاءة المالية في هذه الشركات من منظور مبادئ وقواعد الحوكمة. قام الباحث بإجراء دراسة ميدانية لكافة شركات التأمين السورية إضافة إلى الدراسة التطبيقية التي أظهرت عدم وجود فرق حقيقي بين الأوساط الحسابية لمؤشرات الملاءة المالية قبل وبعد تطبيق مبادئ الحوكمة.

5- دراسة (Fazzolori، 2009) بعنوان Insurance Company Solvency- Current Monitoring Measures and Proposals for Change

"الملاءة المالية لشركة التأمين – مقاييس المراقبة الحالية واقتراحات للتغيير"

تطرق هذه الدراسة إلى أهمية مهمة تنظيم ومراقبة الملاءة المالية وقدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها تجاه المؤمن لهم، فقد سنّ اتحاد مراقبي التأمين في الولايات المتحدة الأمريكية NAIC القوانين والتعليمات والنماذج لتطبيق أنظمة الإنذار المبكر على شركات التأمين لمعرفة مدى نجاح شركة التأمين مالياً. كما أوضحت هذه الدراسة أنه يترتب على الاتحاد تكلفة عند تطبيق تلك الأنظمة في حدودها الدنيا، وأوردت الدراسة قيام الكونغرس الأمريكي بزيادة تكلفة هذه الأنظمة في مجال التأمين، بحيث يضمن ذلك تقييم الملاءة المالية لشركة التأمين، وتوصلت إلى ضرورة وجود مقاييس لمراقبة قدرة شركة التأمين على الوفاء بالتزاماتها، وطرحت فكرة مناقشة الحركات الأخيرة لزيادة تكلفة الاتحاد لأنظمة الإنذار المبكر المستخدمة في صناعة التأمين.

ما يميز هذا البحث: أنه ربط بين مخاطر حجم الاكتتاب التي تتعرض لها شركات التأمين مع مؤشرات الملاءة المالية، أي قام البحث بالجمع بين المؤشرات المالية والمؤشرات التأمينية، في الدراسة السابقة (الشهادات) تم قياس معايير الملاءة المالية دون ربطها بالأخطار، وفي دراسة (سليمان) و(الحميدي) تم دراسة الأخطار دون ربطها بالملاءة المالية.

8. مفهوم الملاءة المالية:

جاء مفهوم الملاءة المالية ليحدد مدى توفر المصادر المالية اللازمة لشركات التأمين لتتمكن من الوفاء بالتزاماتها عند استحقاقها وبالوقت المناسب. تتعدد المفاهيم المختلفة للملاءة المالية نظراً لتطور الفكر الرقابي عبر السنوات الأخيرة، ويمكن التعرف على مفهوم الملاءة المالية من خلال وجهات النظر التالية:

في المفهوم الاقتصادي العام تعرف الملاءة المالية "بمقدرة الأنشطة الاقتصادية على تجاوز مطلوباتها اعتماداً على موجوداتها فالمشروع الاقتصادي المليء هو الذي تفوق موجوداته كافة مطلوباته والتزاماته (عبود، 2002، ص5).

أما في مجال التأمين فهناك تعريفات عديدة وأهمها:

عرفها أحد المختصين بالتأمين بأنها القدرة على مواجهة الالتزامات في مواعيد استحقاقها، وفي صناعة التأمين تعتبر الملاءة المالية هي الأساس الذي يقوم عليه مستقبل صناعة التأمين، ويعبر عنها بتوفر أصول كافية لمواجهة الالتزامات المالية لهذه الشركات. (Rejda,2014,p33).

تهدف الملاءة المالية إلى إعطاء إنذار مبكر للشركة لاتخاذ إجراءات تصحيحية أو التدخل من جانب سلطة الإشراف، وذلك قبل أن يتم الوصول إلى حالة الإعسار المالي، فهي ضمان ونجاح وبقاء واستمرارية نشاط شركات التأمين لما لها من أهمية اقتصادية واجتماعية. (عيسى، 2011، ص369). وبالتالي فإن الملاءة المالية تعني وجود المالي الكافي لمواجهة الالتزامات المتوقعة. (Lodewijk,2015, p11).

9. العوامل المؤثرة في رسم السياسات الاكتتابية لشركات التأمين:

تكمن المشكلة الجوهرية في صناعة التأمين في ضعف الجوانب التسويقية والإدارية والتقنية كأساس لعمل شركات التأمين، والسياسات الاكتتابية لهذه الشركات تتأثر بعوامل عديدة: (علوان، وكاظم، 2016، ص442).

1. الضوابط التي تضعها هيئات الرقابة والإشراف على أعمال التأمين بهدف المراقبة والتأكد من كفاية الملاءة المالية للشركات العاملة في السوق واحتياطياتها وقنوات استثماراتها ومن قدرتها على الوفاء بالتزاماتها تجاه المؤمن لهم إضافة

- إلى مراجعة تعريفات الأسعار وتوحيد عقود التأمين وفحص الشروط التي ترد فيها لرفع المححف منها وإعادة صياغة بنود الاتفاقيات مع معيدي التأمين وتعديل أي منها عند الضرورة.
2. الطاقة الاكتتابية الاستيعابية الفعلية والتي تمثل أكبر مبلغ تأمين لخطر واحد يمكن للمؤمن أن يكتتب به دون الرجوع لمعيد التأمين، ومجموع الأقساط المخطط اكتتابها في ظل رقم إجمالي حقوق المساهمين، فهيئات الرقابة والإشراف تهتم بدراسة النسبة بين صافي الأقساط المكتتبه المحتفظ بها بعد احتساب إعادة التأمين الصادرة بالكامل وبين حقوق المساهمين، مع العلم أن الطاقة الاستيعابية المسموح بها تساوي أربعة أضعاف إجمالي حقوق المساهمين.
3. حجم المحفظة ومدى توافر العدد الكافي من الوحدات المتماثلة المطلوب تأمينها من حيث نوعها ودرجة الخطر وطريقة انتشارها ماليًا وجغرافيًا، فكلما زاد الحجم كان تعرض الشركة للتقلبات الحادة أقل قلة المتوفر من دراسات السوق لمعرفة احتياجات ورغبات واتجاهات وعادات المستفيدين الحاليين والمرتبين الذين يمكن أن يكونوا هدفًا لترويج الخدمة التأمينية وتغطية ممتلكاتهم وبالأسعار التي تسهم في خلق الطلب على هذه الخدمات.
4. تأثيرات المنافسة غير الفنية بين شركات التأمين وما ينتج عنه من تركيز الاهتمام على الجانب الإنتاجي على حساب الجانب الفني للخدمة والذي يدفع تلك الشركات العامة إلى مجارة غيرها والاكتتاب بأسعار دون المستوى المطلوب من أجل السيطرة على العملية الإنتاجية في ظل ضعف الرقابة على إجراءات الاكتتاب وهو أمر يستوجب قيام شركة إعادة التأمين العراقية باعتبارها الجهة التي تقوم بتنظيم وإدارة الاتفاقيات لهذه الشركات بتفعيل رقابتها على العمليات الاكتتابية المسندة إليها وحث الشركات المسندة على تقويم جوانبها السلبية وخاصة تلك الشركات الجديدة أو حتى الحديثة النشأة.
5. حجم الموارد البشرية المتوفرة وذات الخبرة الفنية والتدريب المتخصص ومدى توافر العناصر الإدارية المتفرغة لإدارة أنشطة الاكتتاب دون أن تشغل نفسها بالإنتاج ذي العائد المجزي أو بالكشوفات وتسوية الخسائر، ومقدار الاهتمام الذي توليه الإدارات العليا بمراجعة السياسات التدريبية وتطوير آليات التدريب الذي سيساهم جذريًا في تعظيم العائد أو تقليل الخسائر.
6. درجة التشدد في نوع وشروط وتكلفة تغطيات الإعادة وحدود الاحتفاظ عند التعامل مع شركات إعادة التأمين المحلية أو العالمية وبما يتناسب مع حجم الأقساط أو مع مقدار رأس المال والفائض أو مع أرصدة الأصول السائلة، وكذلك الخدمات الاستشارية التي يقدمها المعيد القائد للاتفاقية للشركات المسندة كتدريب الكوادر والتعريف بمستجدات العمل في السياسات الاكتتابية في السوق الدولية حسب نوع التأمين وأغطيته
7. تردي وعدم استقرار الحالة الأمنية المحلية ولفترات طويلة نسبيًا والذي يؤدي تدريجيًا إلى انسحاب عدد كبير من أصحاب المصالح الصناعية والتجارية وهجرة رؤوس الأموال ومن ثم ينتج عنه تراجع كبير في الاكتتاب بوتائق التأمين الجديدة أو المجددة مع زيادة متصاعدة في المصاريف الإدارية بفعل تأثيرات التضخم النقدي.
8. حجم وعدد منافذ تقديم الخدمات التأمينية والتوزيع الجغرافي للفروع في المحافظات وحدود صلاحياتها في الاكتتاب بالأخطار أو بمبالغ التأمين الكبيرة، وطرق البيع المتبعة سواء بواسطة الموظفين أو المنتجين أو الوسطاء أو بالتسويق الإلكتروني.

10. نظام الملاءة في سورية:

صدر المرسوم التشريعي رقم 43 لعام 2005 الناظم لأعمال التأمين في سورية، وقد ألزم نظام هامش الملاءة في شركات التأمين السورية الصادر عن هيئة الإشراف على التأمين بالقرار رقم /210/ لعام 2008 في المادة العاشرة منه بتطبيق مؤشرات الملاءة أدناه: (موقع هيئة الإشراف على التأمين)

المؤشر الأول: يهدف المؤشر الأول بيان حجم الأقساط الصافية كالتزام وما يقابلها من رأس المال والاحتياطيات الرأس مالية، كما يعطي مؤشر عام عن اتجاهات الإدارة بالنسبة لسياسة الاحتفاظ وإعادة التأمين، وينبغي ألا تزيد هذه النسبة عن 250%. ويحسب وفق المعادلة الآتية:

$$\text{مؤشر الملاءة (1)} = \frac{\text{صافي الأقساط المكتتبة}}{\text{إجمالي حقوق المساهمين}} \times 100$$

المؤشر الثاني: وتقيس هذه النسبة مدى اعتماد شركة التأمين على إعادة التأمين، حيث إنه من المفروض أن تتبع الشركة سياسة إعادة تناسب ظروفها ووضعها المالي بعد دراسة معمقة للأقساط المكتتبه بها، وبما لا يتعارض مع التعليمات الصادرة بخصوص إعادة التأمين من قبل هيئة الإشراف على التأمين في سورية، وقد نصّ نظام الملاءة الخاص بشركات التأمين السورية على أنه يجب ألا تزيد قيمة هذا المؤشر عن 75% وبحيث لا يدخل في حساب هذا المؤشر تأمين السيارات بشقيه الإلزامي والتكميلي، كما يستثنى من حجم الأقساط المعتمدة أقساط وثائق الواجهة الـ (Fronting) الموافق عليها من قبل هيئة الإشراف على التأمين في سورية. ويحسب كما يلي:

$$\text{مؤشر الملاءة (2)} = \frac{\text{حجم أقساط إعادة التأمين الصادرة}}{\text{صافي الأقساط المكتتبة}} \times 100$$

المؤشر الثالث: يهدف هذا المؤشر إلى التأكد من توفر سيولة كافية لدى الشركة بالنسبة لمخصصاتها الفنية، ويوضح مقدرتها على الاستجابة السريعة لسداد التعويضات والالتزامات لحملة الوثائق، ويجب أن تكون قيمة المؤشر أقل من 100% وذلك لقرار هيئة الإشراف على التأمين السورية. ويحسب كما يلي:

$$\text{مؤشر الملاءة (3)} = \frac{\text{المخصصات الفنية}}{\text{الموجودات المتداولة}} \times 100$$

11. مقاييس الخطر القائمة على أساس الأداء المالي:

تختلف مقاييس الخطر القائمة على أساس التحليل المالي عن مقاييس الخطر القائمة على أساس الأداء المالي في أن الأخيرة تعتمد على أنظمة قائمة بحد ذاتها وليس نسب معينة مقترحة من قبل هيئات الإشراف على التأمين أو الهيئات الناظمة لشركات التأمين. (الزبير، الحبشي، 2015، ص 319).

وفيما يلي نوضح بشيء من التفصيل كيفية حساب نسبة حجم الأخطار مع بيان الحدود المقبولة لها.

1- حجم الأخطار Ratio of Risks Size:

هي نسبة من المجموعة الأولى أخطار المحفظة التأمينية التي تتعرض لها شركة التأمين، وتسمى أيضاً بمعدل تعرض الاكتتاب للأخطار، وتقيس إجمالي الأقساط المكتتبه (WP_t) إلى إجمالي حقوق المساهمين (S_t) والمدى المقبول لها أقل من 900%، وتعطى نسبة حجم الأخطار (RS_t) في السنة وفق العلاقة الآتية:

$$RS_t = \frac{WP_t}{S_t} \times 100$$

إن حجم اقساط الاكتتاب يعبر عن الأخطار الأصلية المقبولة بالمحفظة وذلك بافتراض تناسب القسط مع درجة الخطر، كما أن ناتج قسمة إجمالي أقساط الاكتتاب على حقوق المساهمين يعكس قدرة الشركة على مواجهة تلك التقلبات المتوقعة في نتائج الأخطار الأصلية المغطاة بالمحفظة. والهدف من هذا المقياس هو قياس حجم الأخطار وكلما زادت هذه النسبة كلما زادت الخطورة على رأس المال. وهي تقيس مدى قدرة شركة التأمين على تحمل الخسائر الفجائية. فارتفاع هذا المعدل يعني تحمل الشركة لأخطار أكبر من طاقتها، وانخفاضه يعني أن الشركة لم تغطي اكتتاباتها طاقتها الاستيعابية بالكامل، فهي لم تستغل سوى نسبة ضئيلة من طاقتها الاستيعابية، وهذا يعني أنه ينبغي عليها بذل جهد أكبر للاستفادة أكثر من هذه الطاقة غير المستغلة.

أما مؤشر الطاقة الاستيعابية المستغلة (EC_t) فيمكن تعريفه بأنه: عبارة عن نسبة صافي الأقساط المحصلة (EP_t) إلى صافي حقوق المساهمين (St_t)، وتستخدم هذه النسبة في تحديد مدى قدرة شركة التأمين على استغلال كل طاقتها الاستيعابية، وفي تلبية احتياجات السوق التأمينية، ومعرفة فيما إذا كانت تلك السوق بحاجة لدخول شركات جديدة تلبية حاجتها، وتقاس نسبة الطاقة الاستيعابية المستغلة اعتماداً على التعريف النظري لها وفق العلاقة الآتية:

$$EC_t = [(EP_t) / (St_t * 4)] * 100$$

مع العلم أن الطاقة الاستيعابية المسموح بها تساوي أربعة أضعاف إجمالي حقوق المساهمين. (Alexander Glauner, 2020, P2). والجدول الآتي يوضح للملاءة المالية وحجم الأخطار وحجم الطاقة المستغلة كما يلي:

الجدول رقم (1): قيم مؤشرات الملاءة وحجم الأخطار والطاقة المستغلة للشركة الكويتية للتأمين.

الأعوام	مؤشر 1	مؤشر 2	مؤشر 3	حجم الأخطار	الطاقة المستغلة
2008	48.8	92.6	31.5	94	12.2
2009	44.5	90.9	54.4	84	11.1
2010	60.7	37.5	57.9	83	15.1
2011	58.4	28.4	53.8	75	14.6
2012	41.7	31.7	51.5	54	10.4
2013	26.5	15	56.8	30	6.6
2014	25.8	6.9	55.6	27	6.5
2015	19.4	4.2	41.7	10	4.8
2016	17	4.7	30.6	10	4.2
2017	13.7	7.2	30.7	9	3.4
2018	12.5	7.8	31	13	3.1
2019	14	10	30.2	15	3.6

المصدر: من إعداد الباحثة استناداً إلى بيانات القوائم المالية الختامية لشركات التأمين السورية.

من الجدول السابق، نلاحظ أن قيم المؤشر الأول للملاءة المالية كانت جميعها ضمن الحد المقبول لا تزيد عن 250%، بينما قيم المؤشر الثاني للملاءة المالية يوجد قيمتان تجاوزت الحد المقبول في الأعوام 2008-2009، فكانت النسب تفوق 75%، في عامي 2008-2009 والسبب بدء سنوات التأسيس، وبالنسبة لقيم المؤشر الثالث كانت جميعها ضمن الحد المقبول وهي أقل من 100%. وأما نسبة حجم الأخطار كانت جميع النسب منخفضة جداً أقل من 900%، فهي لم تستغل سوى نسبة ضئيلة جداً من طاقتها الاستيعابية، لوحظ أن متوسط الطاقة المستغلة كانت 7.9 وهذا يعني أنه ينبغي عليها بذل جهد أكبر للاستفادة أكثر من هذه الطاقة غير المستغلة، لكن في ظل ظروف البيئة السورية التي تعاني من ضعف

ثقافة التأمين لدى الجمهور، دخل محدود، إضافة إلى أن أغلب الأقساط المتحصلة ناتجة عن تأمينات إلزامية، وهذا إلى جانب الحرب على سورية التي أثرت على سوق التأمين.

في رأي الباحثة يمكن لشركات التأمين زيادة قدرتها الاستيعابية من الأخطار دون أن يتأثر ملاءتها المالية إذا اعتمدت سياسة اكتتابية صحيحة في إدارة المطالبات وتحديد المخاطر بالطرق الفنية الصحيحة من خلال الاعتماد على اكتواريين مرخصين ومستقلين بدلاً من الاعتماد على أشخاص غير مؤهلين في التسعير الأمر الذي سيؤدي إلى رفع الطاقات الاستيعابية وزيادة الأقساط وبالتالي حرمان الشركات من تحقيق هامش ربح معقول بالتوازي مع تحقيق درجة مقبولة من الأمان.

12. الدراسة التطبيقية:

تم اختبار الفرضيات بإجراء تحليل الانحدار البسيط لدراسة أثر كل متغير مستقل في المتغير التابع من خلال استخدام برنامج spss بعد إدخال بيانات المتغيرات المدروسة.

اختبار الفرضية الفرعية الأولى: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للملاءة المالية باستخدام المؤشر الأول في حجم الأخطار. بعد إدخال بيانات متغيري المؤشر الأول للملاءة المالية وحجم الأخطار في برنامج spss ظهرت الجداول الآتية:

الجدول رقم (1): العلاقة بين المؤشر الأول للملاءة المالية وحجم الأخطار بشركة الكويتية.

النموذج	معامل الارتباط R	معامل التحديد R Square	معامل التحديد المعدل Adjusted R Square	الخطأ المعياري Std. Error of the Estimate
1	.942 ^a	.888	.876	11.83673

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج spss.

يلاحظ من الجدول رقم (1) أن الارتباط بين المتغير المستقل والمتغير التابع يساوي 0.942 وهو ارتباط موجب ويبين مدى تأثير المتغير التابع بالمتغير المستقل، مما يعني كلما انخفض المؤشر الأول للملاءة المالية انخفضت حجم الأخطار بشركة الكويتية، كما بلغ معامل التحديد 0.888 أي أن المؤشر الأول للملاءة المالية ساهم في تفسير 88.8% من تغيرات حجم الأخطار، وبصورة أدق فإن المؤشر الأول للملاءة المالية ساهم في تفسير 87.6% من تغيرات حجم الأخطار، وبالتالي فإن 12.4% من التغيرات في المتغير التابع تعود لعوامل أخرى.

الجدول رقم (2): جدول تحليل التباين الخاص بحجم الأخطار في شركة الكويتية.

النموذج	مجموع المربعات Sum of Squares	درجات الحرية Df	متوسط Mean Square	F	مستوى المعنوية Sig.
Regression الانحدار	11056.917	1	11056.917	78.917	.000 ^b
Residual البواقي	1401.083	10	140.108		
Total الكلي	12458.000	11			

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج spss.

يلاحظ من الجدول السابق رقم (2) أن قيمة إحصائية الاختبار (فيشر) تساوي 78.917 عند مستوى معنوية محسوب 0.000 وهو أقل من مستوى الدلالة المقترح 5% هذا يؤكد الدلالة الإحصائية لنموذج الانحدار الخطي.

الجدول رقم (3): معاملات النموذج الخاص بحجم الأخطار في الشركة الكويتية.

النموذج	معاملات نموذج الانحدار غير المعيارية Unstandardized Coefficients		معاملات نموذج الانحدار المعيارية Standardized Coefficients	T	مستوى المعنوية Sig.
	B	Std. Error	Beta		
الثابت (Constant)	-14.369	7.207		-1.994	.074
المؤشر I (index1)	1.766	.199	.942	8.884	.000

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج spss.

يشير الجدول إلى وجود علاقة تأثير ذات دلالة إحصائية للمؤشر الأول للملاءة المالية في المتغير التابع (حجم الأخطار) أي أن حجم الأخطار لدى الشركة الكويتية تزداد بمقدار 1.766 عندما تزداد نسبة المؤشر الأول بمقدار درجة واحدة. أي نقبل الفرض البديل: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للمؤشر الأول للملاءة المالية في حجم الأخطار لدى الشركة الكويتية. ويمكن صياغة معادلة الانحدار.

$$\text{Risk} = -14.369 + 1.766 \text{ index1}$$

اختبار الفرضية الفرعية الثانية: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للملاءة المالية باستخدام المؤشر الثاني في حجم الأخطار. بعد إدخال بيانات متغيري المؤشر الثاني للملاءة المالية وحجم الأخطار في برنامج spss ظهرت الجداول الآتية:

الجدول رقم (4): العلاقة بين المؤشر الثاني للملاءة المالية وحجم الأخطار بشركة الكويتية.

النموذج	معامل الارتباط R	معامل التحديد R Square	معامل التحديد المعدل Adjusted R Square	الخطأ المعياري Std. Error of the Estimate
1	.865 ^a	.749	.724	17.68920

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج spss.

يلاحظ من الجدول السابق رقم (4) أن الارتباط بين المتغير المستقل والمتغير التابع (معامل ارتباط النموذج) يساوي 0.865 وهو ارتباط قوي موجب ويبين مدى تأثير المتغير التابع بالمتغير المستقل، مما يعني كلما انخفض المؤشر الأول للملاءة المالية انخفضت حجم الأخطار بشركة الاتحاد التعاوني، كما بلغ معامل التحديد 0.749 أي أن المؤشر الثاني للملاءة المالية ساهم في تفسير 74.9% من تغيرات حجم الأخطار، وبصورة أدق (بالاعتماد على معامل التحديد المعدل) فإن المؤشر الثاني للملاءة المالية ساهم في تفسير 72.4% من تغيرات في حجم الأخطار، وبالتالي فإن 27.6% من التغيرات في المتغير التابع تعود لعوامل أخرى.

الجدول رقم (5): جدول تحليل التباين الخاص بحجم الأخطار في شركة الكويتية.

النموذج	مجموع المربعات Sum of Squares	درجات الحرية Df	متوسط Mean Square	F	مستوى المعنوية Sig.
Regression الانحدار	9328.920	1	9328.920	29.814	.000 ^b
Residual البواقي	3129.080	10	312.908		
Total الكلي	12458.000	11			

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج spss.

يلاحظ من الجدول السابق رقم (5) أن قيمة إحصائية الاختبار (فيشر) تساوي 29.814 عند مستوى معنوية محسوب 0.000 وهو أقل من مستوى الدلالة المقترح 5% هذا يؤكد الدلالة الإحصائية لنموذج الانحدار الخطي.

الجدول رقم (3): معاملات النموذج الخاص بحجم الأخطار في الشركة الكويتية.

النموذج	معاملات نموذج الانحدار غير المعيارية Unstandardized Coefficients		معاملات نموذج الانحدار المعيارية Standardized Coefficients	T	مستوى المعنوية Sig.
	B	Std. Error	Beta		
الثابت (Constant)	16.287	6.946		2.345	.041
المؤشر 2 (index2)	.916	.168	.865	5.460	.000

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج spss.

يشير الجدول إلى وجود علاقة تأثير ذات دلالة إحصائية بين المتغير المستقل والمتغير التابع والعلاقة طردية، أي أن حجم الأخطار لدى الشركة الكويتية تزداد بمقدار 1.766 عندما تزداد نسبة المؤشر الثاني للملاءة المالية بمقدار درجة واحدة. أي نقبل الفرض البديل: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للمؤشر الثاني للملاءة المالية في حجم الأخطار لدى الشركة الكويتية. ويمكن صياغة معادلة الانحدار.

$$\text{Risk} = 16.287 + 0.916 \text{ index2}$$

اختبار الفرضية الفرعية الثالثة: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للملاءة المالية باستخدام المؤشر الثالث في حجم الأخطار. بعد إدخال بيانات متغيري المؤشر الثالث للملاءة المالية وحجم الأخطار في برنامج spss ظهرت الجداول الآتية:

الجدول رقم (7): العلاقة بين المؤشر الثالث للملاءة المالية وحجم الأخطار بشركة الكويتية.

النموذج	معامل الارتباط R	معامل التحديد R Square	معامل التحديد المعدل Adjusted R Square	الخطأ المعياري Std. Error of the Estimate
1	.474 ^a	.224	.147	31.08714

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج spss.

يلاحظ من الجدول رقم (7) أن الارتباط بين المتغير المستقل والمتغير التابع يساوي 0.474 وهو ارتباط موجب ويبين مدى تأثير المتغير التابع بالمتغير المستقل.

الجدول رقم (8): جدول تحليل التباين الخاص بحجم الأخطار في شركة الكويتية.

النموذج	مجموع المربعات Sum of Squares	درجات الحرية Df	متوسط Mean Square	F	مستوى المعنوية Sig.
Regression الانحدار	2793.897	1	2793.897	2.891	.120 ^b
Residual البواقي	9664.103	10	966.410		
Total الكلي	12458.000	11			

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج spss.

يلاحظ من الجدول رقم (8) أن قيمة إحصائية الاختبار (فيشر) تساوي 2.891 عند مستوى معنوية محسوب 0.120 وهو أكبر من مستوى الدلالة المقترح 5% هذا يؤكد عدم معنوية النموذج.

النتائج:

1. تؤثر الملاءة المالية باستخدام المؤشر الأول (صافي الأقساط المكتتبة/ إجمالي حقوق المساهمين) في حجم الأخطار طرذاً، فزيادة المؤشر الأول يؤدي إلى زيادة حجم الأخطار.
2. تؤثر الملاءة المالية باستخدام المؤشر الثاني في حجم الأخطار طرذاً، فزيادة المؤشر الثاني (حجم أقساط إعادة التأمين/ صافي الأقساط المكتتبة) يؤدي إلى ازدياد حجم الأخطار.
3. أي زيادة المؤشر الأول والثاني للملاءة المالية تؤدي إلى زيادة حجم الأخطار دون الاستفادة من الأموال المجمدة.
4. لا يؤثر المؤشر الثالث للملاءة المالية في حجم الأخطار.

التوصيات:

1. ينبغي على شركات التأمين بذل جهد أكبر للاستفادة أكثر من هذه الطاقة غير المستغلة، دون أن تتأثر ملاءتها المالية إذا اعتمدت سياسة اكتبائية صحيحة في إدارة المطالبات وتحديد المخاطر بالطرق الفنية الصحيحة من خلال الاعتماد على اكتوبريين مرخصين ومستقلين.
2. توصي الباحثة أن تكون الملاءة المالية ضمن الحدود المقبولة بحيث لا تترك الأموال مجمدة دون استغلال في حال كان هناك فائض في الملاءة، ولا تعرض الشركات لمشاكل عدم القدرة على سداد الاستحقاقات في حال كان هناك نقص في الملاءة، مما يؤثر على زيادة الأخطار في كلا الحالتين، وهذا يمكن أن يتم عبر إتاحة الفرصة لزيادة نسبة استثمار الأموال التي بحوزتها في مجالات تدر دخلاً مناسباً ومستقراً، مما يعمل على جلب الفائدة للشركات وتخفيض مخاطر المحفظة التأمينية إلى أدنى حد ممكن.

المراجع:

- 1- حسن، عيسى، 2011- قياس هامش الملاءة في صناعة التأمين السورية (دراسة مقارنة)، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 27، العدد4، ص:363-381.

- 2- الحميدي نور، وحساني حسين، 2012، استخدام معدل الاحتفاظ ونسبة الطاقة الاستيعابية المستغلة في تحليل أخطار المحفظة التأمينية، الملتقى الدولي السابع حول الصناعة التأمينية، الواقع العملي وآفاق التطوير تجارب الدول، جامعة حسية بن بو علي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الشلف.
- 3- رمادي، بثينة، 2017، دور إدارة المخاطر في تعزيز الملاءة المالية لشركات التأمين دراسة حالة الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي- أم البواقي، الجزائر.
- 4- الزرير، رانيا، الجشي، محمد، 2015، تقييم أداء شركات التأمين السعودية باستخدام نظام الإنذار المبكر، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد: 37، العدد: 5، ص309-331.
- 5- سليمان، ياسر، 2019، نموذج كمي مقترح لتحليل أخطار المحفظة التأمينية بالسوق السعودي للتأمين التعاوني باستخدام الانحدار اللامعلمي. المجلة العربية للإدارة، المجلد 39، عدد2. ص:187-214.
- 6- الشحادات، باسل، 2012. دور حوكمة الشركات في تدعيم المركز المالي لشركات التأمين السورية دراسة تحليلية، رسالة دكتوراه، قسم المحاسبة، جامعة دمشق.
- 7- علوان، أمل، وكاظم، كريم، 2016، واقع الاكتتاب بالتأمين من خطر الحريق دراسة مقارنة في شركتي التأمين الوطنية والعراقية العامة، مجلة كلية التراث الجامعة، العدد 20. ص:437-468.
- 8- عبود، عبد اللطيف، 2004، الملاءة شرط الوجود وشرط الاستمرار، مجلة التأمين والتنمية، العدد26. ص: 4-10. المراجع باللغة الإنكليزية:

1. Alexander Glauner, 2020, **Dynamic Reinsurance in Discrete time Minimizing the Insurer's cost of Capital**.arXiv:2012.09648v1[q-fin.RM].
2. Fazzolari, Diane (2009). **Insurance company solvency: current monitoring measures and proposals for change**, PP1-7
3. Lodewijk Eikenhout, 2015 Risk Management and Performance in Insurance Companies , Master Thesis, University of Twente, p 11 .
4. Rejda, Mc.Namara 2014. **Principles of Risk Management and Insurance**,Twelfth Edition. USA, Pearson Education, Ins:P33
5. National Association of insurance Commissioners, 2015 **Insurance Regulatory Information System iris ratios manual**, edition, United State of America, P1.

المواقع الإلكترونية:

1. هيئة الإشراف على التأمين www.sisc.sy
2. هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية www.scfms.sy

الملحق

الجدول رقم (9): البيانات الخاصة بالشركة الكويتية للتأمين من عام 2008-2019.

الأعوام	إجمالي الأقساط	صافي الأقساط	حجم إعادة التأمين	حقوق المساهمين	المخصصات الفنية	موجودات متداولة
2008	863984876	448491984	415,492,892	917,992,256	573,383,517	1803769818
2009	571281402	299183298	272,098,104	672,227,218	1,213,878,212	2228993417
2010	571603942	415717855	155,886,087	684343885	1361634540	2350629457
2011	586573624	456626478	129,947,146	781075953	1199526897	2251508110
2012	494191584	374956595	119,234,989	898874671	1222409880	2371711330
2013	346734172	301457235	45,276,937	1133889355	1564981492	2752109247
2014	393931115	376947511	25,638,082	1422459827	1660129327	2984597550
2015	449958175	431980565	17,977,610	2226050511	1531648164	3673003796
2016	625523457	597256242	28,267,215	3500315064	1603647105	5,225,576,345
2017	539796152	503266130	36,530,022	3669228828	1516879549	4,955,533,401
2018	478255862	443305138	34,950,724	3529549682	1450558546	4,816,901,508
2019	535210757	484320721	50,890,036	3354872361	1368143550	4,522,281,102

المصدر: من إعداد الباحثة استناداً إلى بيانات القوائم المالية الختامية لشركات التأمين السورية.